د. أيوب الكلاي

الغرفة الإدارية بمحكمة النقض

دراسة تحليلية في المكانة والأدوار على مستوى النظام القضائي المغربي

COPY

تقديم:

الدكتور: الحسين سرحان

أستاذ التعليم العالي (سابقا)
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بمراكش.

الدكتور: حسن صحيب

أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بمراكش.

دار الآفاق المغربية

الفهرس العام

إهداء: 3

تقديم: 5

لائحة الرموز المستعملة: 7

مقدمة 9

الباب الأول:

مكانة الغرفة الإدارية على مستوى النظام القضائي المغربي 25

الفصل الأول:

مكانة الغرفة الإدارية على مستوى محكمة النقض 29

المبحث الأول:

تنظيم العمل القضائي على مستوى محكمة النقض وآثاره على الغرفة الإدارية 31

المطلب الأول: تنظيم العمل القضائي على مستوى محكمة النقض 31

الفقرة الأولى: تنظيم العمل القضائي بمحكمة النقض قبل صدور القانون رقم **38.15** 32

أولا: تطور تشكيلة مكتب محكمة النقض 33

ثانيا: تطور اختصاصات مكتب محكمة النقض 34

الفقرة الثانية: تنظيم العمل القضائي بمحكمة النقض بعد صدور القانون رقم **38.15** 34

أولا: تعزيز مكانة مكتب محكمة النقض 34

ثانيا: إحداث الجمعية العامة لمحكمة النقض 37

المطلب الثاني: آثار تنظيم العمل القضائي بمحكمة النقض على الغرفة الإدارية 41

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: تأثير قرارات الأجهزة المشرفة على تدبير الشأن القضائي بمحكمة النقض على الغرفة الإدارية 41
أولا: تأثير قرارات مكتب محكمة النقض على الغرفة الإدارية: 42
ثانيا: تأثير قرارات الجمعية العامة لمحكمة النقض على الغرفة الإدارية: 45
الفقرة الثانية: موقع الغرفة الإدارية من النقاش الفقهي حول طبيعة النظام القضائي المغربي 47
أولا: عرض اتجاهات النقاش الفقهي حول طبيعة النظام القضائي المغربي: 48
1/ نظام وحدة القضاء وازدواجية القانون: 48
2/ نظام الازدواجية الكاملة (ازدواجية القضاء والقانون): 49
3/ نظام قضائي نصف مزدوج: 50
4/ نظام قضائي مختلط: 51
5/ الهيئات القضائية الإدارية ذات طبيعة استثنائية: 52
6/ نظام مزدوج على المستوى الموضوعي: 53
ثانيا: تقدير موقع الغرفة الإدارية من النقاش الفقهي حول طبيعة النظام القضائي المغربي 54

المبحث الثاني:
التنظيم الداخلي للغرفة الإدارية وتركيبتها البشرية القضائية 56
المطلب الأول: تطور التنظيم الداخلي للغرفة الإدارية 56
الفقرة الأولى: التنظيم الداخلي للغرفة الإدارية قبل إنشاء محاكم الاستئناف الإدارية (**1957-2006**) 56
أولا: تطور الهيكلة الداخلية للغرفة الإدارية ما بين 1957 و1994: 56
ثانيا: تطور الهيكلة الداخلية للغرفة الإدارية ما بين 1994 و2006: 58
الفقرة الثانية: التنظيم الداخلي للغرفة الإدارية بعد إنشاء محاكم الاستئناف الإدارية (منذ **2006**) 60
أولا: تطور الهيكلة الداخلية للغرفة الإدارية ما بين 2006 و2011: 60
ثانيا: تطور الهيكلة الداخلية للغرفة الإدارية منذ 2011: 62
المطلب الثاني: التركيبة البشرية القضائية للغرفة الإدارية 64

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: كيفيات التعيين في منصب رئيس الغرفة الإدارية وشروطه 64
الفقرة الثانية: كيفيات التعيين في مهمة "رئيس قسم وشروطها 68
الفقرة الثالثة: تعيين مستشاري الغرفة الإدارية والمحامين العامين بها 69
خاتمة الفصل الأول: 73

الفصل الثاني:

خصوصيات مسطرة التقاضي المتبعة أمام الغرفة الإدارية 75

المبحث الأول:
مميزات مسطرة التقاضي أمام الغرفة الإدارية وشروط الترافع أمامها 77
المطلب الأول: مميزات مسطرة التقاضي أمام الغرفة الإدارية 77
الفقرة الأولى: المميزات العامة لمسطرة التقاضي أمام الغرفة الإدارية 77
أولا: مسطرة كتابية: 78
ثانيا: مسطرة تحقيقية: 79
ثالثا: مسطرة حضورية: 82
الفقرة الثانية: المميزات الخاصة لمسطرة التقاضي أمام الغرفة الإدارية 84
أولا: غياب مؤسسة المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق: 85
ثانيا: خصوصية مسطرة التقاضي المتبعة أمام الغرفة الإدارية بصفتها محكمة موضوع: 87
1/ خصوصية مسطرة الترافع أمام الغرفة الإدارية كمرجع ابتدائي وانتهائي: 88
2/ خصوصية مسطرة الترافع أمام الغرفة الإدارية كمرجع استئنافي: 91
المطلب الثاني: خصوصيات شروط الترافع أمام الغرفة الإدارية 94
الفقرة الأولى: الشروط المتعلقة بالطاعن 95
أولا: شرط الصفة: 95
ثانيا: شرط المصلحة: 100
ثالثا: شرط الأهلية: 103

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: الشـروط الشكلـية المتعلقة بعريضة الطعن..... 105
أولا: كتابة عريضة الطعن وتوقيعها:..... 105
ثانيا: بيانات وعناصر عريضة الطعن:..... 107

المبحث الثاني:

خصوصيات إجراءات سير الدعوى أمام الغرفة الإدارية وطرق الطعن في قراراتها..... 109
المطلب الأول: إجراءات سير الدعوى..... 109
الفقرة الأولى: إجراءات إيداع عريضة الطعن..... 109
أولا: احتـــرام الآجـــال:..... 109
ثانيا: أداء الرسوم القضائية:..... 113
ثالثا: مسك سجل خاص بتسجيل المقالات:..... 114
الفقرة الثانية: إحالة الدعوى على الغرفة الإدارية وإجراءات الفصل فيها..... 115
أولا: تعيين المستشار المقرر:..... 115
ثانيا: إحالة القضية على النيابة العامة:..... 117
ثالثا: إجراءات البحث والتحقيق في الدعوى:..... 119
المطلب الثاني: إصدار القرار وطرق الطعن فيه..... 124
الفقرة الأولى: جلسة الحكم ومسطرتي الغرفتين المجتمعتين والغرف المجتمعة..... 124
الفقرة الثانية: إصدار القرار وطرق الطعن فيه..... 131
أولا: إصدار القرار:..... 131
ثانيا: طرق الطعن الممكنة في قرارات الغرفة الإدارية:..... 133
1/ الطعن بإعادة النظر:..... 134
2/ تعرض الغير الخارج عن الخصومة:..... 138

DAR AL AFAK
COPY

خاتمة الفصل الثاني 141

خاتمة الباب الأول 143

على مستوى البنية الداخلية لهذه الغرفة وتركيبتها البشرية القضائية: 143

على مستوى خصوصية مسطرة التقاضي أمام هذه الغرفة: 144

الباب الثاني:

محورية دور الغرفة الإدارية على مستوى النظام القضائي المغربي 145

الفصل الأول:

خصوصية اختصاصات الغرفة الإدارية 149

المبحث الأول:

اختصاصات الغرفة الإدارية بصفتها محكمة موضوع: 151

المطلب الأول: الاختصاص الابتدائي والانتهائي للغرفة الإدارية 151

الفقرة الأولى: قضاء الإلغاء 151

أولا: مقتضيات الفصل 12 من ظهير 30 يونيو 1962: 152

ثانيا: مقتضيات الفصل 47 من ظهير 17 دجنبر 1976: 153

ثالثا: مقتضيات المادة 9 من القانون رقم 41.90: 155

1/ المقررات التنظيمية أو الفردية الصادرة عن رئيس الحكومة: 157

المرحلة الأولى: 157

المرحلة الثانية: 158

2/ القرارات الإدارية التي يتعدى نطاق تطبيقها دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة إدارية: 161

رابعا: مقتضيات الفصل 114 من دستور 2011: 162

DAR AL AFAK

خامسا: مقتضيات المادة 94 من القانون رقم 08.12: 167
سادسا: مقتضيات المادة 44 من القانون رقم 104.12: 169
سابعا: مقتضيات المادتين 26 و30 من القانون التنظيمي رقم 100.13: 171
الفقرة الثانية: قضاء إيقـــاف تنفـيذ القرارات الإدارية 173
أولا: الشروط الشكلية: 174
ثانيا: الشروط الموضوعية: 175
الفقرة الثالثة: قضاء فحص شرعية القرارات الإدارية 177
أولا: فحص الشرعية قبل إنشاء المحاكم الإدارية (1994-1957): 179
ثانيا: فحص الشرعية بعد إنشاء المحاكم الإدارية (منذ 1994): 187
الفقرة الرابعة: القضاء الشامل 194
أولا: اختصاص الغرفة الإدارية في المنازعات المتعلقة بانتخاب ممثلي القضاة قبل صدور القانون التنظيمي رقم 100.13: 194
ثانيا: اختصاص الغرفة الإدارية في المنازعات المتعلقة بانتخاب ممثلي القضاة بعد صدور القانون التنظيمي رقم **100.13**: 197
المطلب الثاني: الاختصـــاص الاستئنافي 198
الفقرة الأولى: استئناف أحكام المحاكم الإدارية (قبل **2006**) 198
الفقرة الثانية: الاستئناف في قضايا عدم الاختصاص النوعي (منذ **2006**) 200

المبحث الثاني:

اختصاص الغرفة الإدارية بصفتها محكمة قانون 210
المطلب الأول: التأصيل التاريخي للطعن بالنقض في المادة الادارية 210
الفقرة الأولى: الطعن بالنقض في المادة الإدارية قبل إنشاء المحاكم الإدارية (**1994-1913**) 210
أولا: فترة ما قبل إنشاء الغرفة الإدارية (1957-1913): 210
ثانيا: فترة ما بعد إنشاء الغرفة الإدارية (1994-1957): 213
الفقرة الثانية: الطعن بالنقض في المادة الإدارية بعـد إنشـاء المحـاكم الإدارية (منذ **1994**) 217
أولا: فترة ما قبل إنشاء محاكم الاستئناف الإدارية (2006-1994): 217

ثانيا: فترة ما بعد إنشاء محاكم الاستئناف الإدارية (منذ 2006): 223
المطلب الثاني: أسباب الطعن بالنقض أمام الغرفة الإدارية وطبيعة القرارات القضائية الصادرة بخصوصه 226
الفقرة الأولى: أسباب الطعن بالنقض 226
أولا: خرق القانون الداخلي: 226
1/ المخالفة الصريحة للقانون: 226
2/ الخطأ في تطبيق القانون: 227
3/ الخطأ في تأويل أو تفسير القانون: 227
ثانيا: خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف: 228
1/ المخالفة الصريحة لقاعدة مسطرية والخطأ في تطبيقها أو تفسيرها: 228
2/ أخطاء مسطرية مصاحبة للدعوى: 229
ثالثا: عدم الاختصاص: 230
رابعا: الشطط في استعمال السلطة: 231
خامسا: عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو انعدام التعليل: 232
الفقرة الثانية: طبيعة القرارات القضائية الصادرة بخصوص الطعن بالنقض 234
أولا: قرارات النقض مع الإحالة: 235
ثانيا: قرارات النقض دون إحالة: 237
1/ قرارات عدم قبول الطلب: 237
2/ قرارات رفض الطلب: 238
3/ قرارات النقض دون الإحالة: 239
ثالثا: إيقاف تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية وإعمال تقنية التصدي: 240
1/ إيقاف تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية: 241
2/ إعمال تقنية التصدي: 242

DAR AL AFAK
COPY

خاتمة الفصل الأول: 247

الفصل الثاني:

حقيقة الدورين البيداغوجي والإنشائي للغـــرفة الإداريـــة 249

المبحث الأول:

الدور البيداغوجي للغرفة الإدارية 252

المطلب الأول: مظاهـــر ضعـــف الدور البيداغوجي 253

الفقرة الأولى: المظاهر المرتبطة بالعمل القضائي الصادر عن الغرفة الإدارية 254

أولا: تعارض العمل القضائي للغرفة الإدارية في بعض القضايا: 255

ثانيا: عدم الحفاظ على استقرار واستمرارية التوجه القضائي: 258

ثالثا: التحفظ الكبير على اجتهادات محاكم الموضوع الإدارية: 260

الفقرة الثانية: المظاهر المرتبطة بمنهجية الإنشاء القضائي لقرارات الغرفة الإدارية 264

أولا: عرض منهجية الإنشاء القضائي للقرارات الغرفة الإدارية: 264

ثانيا: تقدير منهجية الإنشاء القضائي لقرارات الغرفة الإدارية: 265

المطلب الثاني: آليات إصلاح وتطوير الدور البيداغوجي للغرفة الإدارية 269

الفقرة الأولى: الآليات والتدابير القانونية 269

أولا: تفعيل مسطرة الانتقاء: 269

ثانيا: رفع الرسم القضائي المتعلق بالطعن بالنقض: 271

ثالثا: إعادة النظر في لائحة المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض: 274

الفقرة الثانية: الآليات التدبيرية 275

أولا: إعادة النظر في مسطرتي الغرفتين المجتمعتين والغرف المجتمعة: 275

ثانيا: تيسير الولوج للعمل القضائي الصادر عن الغرفة الإدارية: 277

ثالثا: إعادة العمل بنظام المساعدين القضائيين: 279

المبحث الثاني:

حقيقة الدور الإنشائي للغرفة الإدارية 282
المطلب الأول: أسس الدور الإنشائي للغرفة الإدارية وبعض تطبيقاته القضائية 282
الفقرة الأولى: النقاش الفقهي حول حقيقة الدور المعياري (الانشائي) للقاضي الإداري 283
أولا: السلطة المعيارية (الإنشائية) للقاضي الإداري حقيقة لا يمكن إنكارها: 283
ثانيا: دور الاجتهاد القضائي الإداري في التشريع محدود وثانوي: 285
ثالثا: القاضي الإداري يؤول ويفسر القانون ولا ينشئه: 287
رابعا: القاضي الإداري سلطة لتطبيق القانون وليس سلطة لتشريعه: 290
الفقرة الثانية: دوافع لجوء الغرفة الإدارية للدور الانشائي وأسسه 292
أولا: دوافع اللجوء للدور الانشائي: 292
1/ طبيعة المادة الإدارية: 292
2/ ضعف التشريع المتعلق بالمادة الإدارية: 293
ثانيا: المبادئ العامة للقانون كأساس للدور الانشائي: 295
الفقرة الثالثة: بعض التطبيقات القضائية للدور الإنشائي من قبل الغرفة الإدارية 298
المطلب الثاني: محدودية الدور الإنشائي للغرفة الإدارية 305
الفقرة الأولى: تنامي وتيرة تقنين المادة الإدارية وآثاره على القاضي الإداري 305
الفقرة الثانية: طبيعة تكوين القاضي الإداري 312
خاتمة الفصل الثاني 317
خاتمة الباب الثاني 319
- بالنسبة إلى خصوصية اختصاصات الغرفة الإدارية: 319
- بالنسبة إلى الدورين البيداغوجي والإنشائي للغرفة الإدارية: 319

خاتمة عامة 321

DAR AL AFAK

فهرس الجداول 333
لائحة المراجع 334
الفهرس العام 359

DAR AL AFAK
COPY



د. أيوب الكلاي

- حاصل على شهادة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة القاضي عياض بمراكش؛
- حاصل على شهادة الماستر في القانون الإداري وعلم الإدارة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة القاضي عياض بمراكش؛
- نشر العديد من المقالات العلمية المتعلقة بالتدبير العمومي الترابي والمنازعات الإدارية؛
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية الوطنية والدولية؛
- أطر العديد من الدورات التكوينية المتعلقة بمواضيع التدبير العمومي الترابي.

هذا الكتاب:

يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل أحد أهم الأجهزة القضائية في النظام القضائي المغربي، ولاسيما على مستوى جانبه المتعلق بالقضاء الإداري، وهو الغرفة الإدارية بمحكمة النقض، التي تعتبر أعلى هيئة قضائية في المادة الإدارية؛ إذ يحاول إبراز المكانة المتميزة التي تحتلها هذه الغرفة على مستوى هذا النظام ويسلط الضوء على الأدوار المحورية التي تضطلع بها.

تطرق الباب الأول منه إلى مكانة هذه الغرفة على مستوى النظام القضائي المغربي، من خلال دراسة التطورات التي شهدتها بنيتها الداخلية، وتركيبيتها البشرية القضائية، مع استحضار تأثر هذه الغرفة بعمل الأجهزة المشرفة على تدبير الشأن القضائي داخل محكمة النقض. كما يتناول أيضا خصوصية مسطرة التقاضي أمام هذه الغرفة ومميزاتها.

أما الباب الثاني منه، فيتناول بالدراسة والتحليل الأدوار المحورية لهذه الغرفة على مستوى هذا النظام، من خلال دراسة اختصاصاتها، سواء كمحكمة قانون أو كمحكمة موضوع؛ بتسليط الضوء على كافة الجوانب التشريعية والتنظيمية المرتبطة بها، ومحاولة رصد تطور العمل القضائي الصادر عن هذه الغرفة بخصوصها. علاوة عن ذلك، تمت دراسة أهم دورين تقوم بهما هذه الغرفة على مستوى هذا النظام وتحليلهما، وهما الدورين البيداغوجي والإنشائي، بالعمل على إبراز تجلياتهما ومظاهر محدوديتها، والنقاشات الفقهية المرتبطة بهما، ولاسيما الدور الإنشائي.

المؤلّف

دار الآفاق المغربية

الدار البيضاء _ المغرب
الهاتف: +212522 83 33 99
البريد الإلكتروني: daralafak@gmail.com
الموقع الرسمي: www.daralafak.com

الطبعة الأولى
2026

9 789920 526791

الثمن 160 درهم